جامعة غرداية

كلية الحقوق والعلوم السياسية

-قسم العلوم السياسية-

الملتقى الوطني الحضوري وعن بعد

ليوم الثلاثاء 24 أكتوبر 2023

الموسوم بـ:

الجماعات المحلية في الوطن العربي (الرهانات والتحديات)

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه تسليما كثيرا

في يوم الثلاثاء التاسع من ربيع الثاني عام 1445 هجري، الموافق لـ 24 من شهر أكتوبر سنة 2023 الميلادي، انعقد الملتقى الوطني الحضوري والافتراضي عبر تقنية التواصل عن بعد google meet والموسوم بـ "الجماعات المحلية في الوطن العربي (الرهانات والتحديات)"، والمنظم من طرف جامعة غرداية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، وبعد اجتماع لجنة التوصيات الخاصة بالملتقى، وبعد

تمحيص ومناقشة وحصر مختلف التوصيات الواردة في المداخلات المعروضة على مدار الجلسات الثمانية من هذا الملتقى الوطني؛ تم الخروج بالتوصيات الآتية:

1. تعديل الترسانة القانونية والتنظيمية للهيئات المحلية والنظم المقارنة للجماعات المحلية بما يتلاءم مع مبادئ الديمقراطية، وبما يسهم في تفعيل دور الإدارة المحلية في النهوض بالتنمية الحضرية؛
2. اخضاع الجماعات المحلية للرقابة القضائية عوض الرقابة الوصائية؛
3. توحيد المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بالجماعات المحلية (أو كما تسمى في الأنظمة المقارنة بالتنظيمات المحلية أو الدوائر أو المقاطعات ... إلخ) ضمن القوانين المتعلقة بهما؛
4. تعزيز المقاربة التشاركية بين الدولة والجماعات المحلية وكذا الشركاء الاجتماعيين لتنفيذ برامج التنمية الحضرية وتحقيق الأهداف المنشودة؛
5. وضع ضوابط تكفل حقوق وحريات الجماعات المحلية في سبيل تحقيق المصلحة المحلية؛
6. مراعاة الخصوصيات الإقليمية عند وضع قوانين الجماعات المحلية خاصة مناطق الظل. والبحث في سبل التوازن الجهوي بين كافة المناطق؛
7. التشجيع على العمل الجماعي بين الجماعات المحلية بشكل أكثر فعالية من أجل التعاون أكثر على تلبية حاجيات المجتمع؛

8. إنشاء مصادر تمويل جديدة في إطار الشراكة مع القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار المحلي؛ مع ضمان إعطاء الإستقلالية المالية التامة للجماعات المحلية؛
9. ضرورة الاهتمام بالقيادات المحلية من خلال رفع مستوى التكوين بواسطة البرامج التدريبية المختلفة والتي يجب أن ترتكز على فهم المتغيرات التي تتطلبها الإدارة المحلية؛
10. تثمين الثروات المحلية حتى تتمكن الجماعات المحلية من أداء مهامها وتحقيق التكافؤ بين الإيرادات والنفقات؛
11. إعادة اكتشاف الكفاءات الكامنة في أجهزة الدولة وانساق المجتمع، وتثمين المورد البشري المبدع والمنتج؛
12. انشاء بنك للمعلومات خاص بالجماعات المحلية يوفر كافة المعلومات المتعلقة بوضعيتها الاقتصادية والمالية والسكانية والبيئية، وكل مايخصها من إحصاءات تفيد الباحثين والجهات المختصة، وكذا العمل على رقمنة مصالح الهيئات المحلية؛
13. ضرورة إعادة النظر في الإستراتيجية الوطنية لحماية البيئة بما يتوافق والاقتصاد البيئي؛
14. التركيز على الاعلام البيئي ونشر الثقافة البيئية في الوسط المحلي؛
15. تفعيل دور الجماعات المحلية في الجانب البيئي من خلال الإقتراح والمراقبة والرصد، والتعاون مع باقي الأجهزة المؤسساتية الأخرى المهتمة هذا المجال؛

16. الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في مجال حماية البيئة وتثمينها في مجال الطاقات المتجددة والإقتصاد الأخضر؛
17. اعادة النظر في عمليات إدارة وتسيير النفايات في المناطق الحضرية وإشراك القطاع الخاص في تلك العمليات؛
18. تشجيع الباحثين في مجال الطاقة النظيفة واعتماد مشاريعهم سواء على المتسويين المحلي والوطني؛
19. ضرورة التعاون مع المجتمع المدني وتشجيعه على نشر التوعية في الوسط المدرسي والمجتمعي؛
20. التطلع اكثر نحو زيادة نفقات الدولة الخاصة بحماية البيئة وصحة المواطن؛
21. إعادة النظر للجماعة المحلية كمناطق اقتصادية وبيئية متميزة حسب مقتضيات خصوصية كل منطقة، يفرض تميزها تنظيما قانونيا خاصا.